تتزايد الضغوط لزيادة فرص العمل وتعزيز الدعم للقطاع الخاص

اقتصاديون: نمو اقتصادي مستدام للتمويل الإسلامي

■ «دول الخليج» تستفيد من سوق التمويل الإسلامي من خلال قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 80 في المئة

يجب دعم القطاع الخاص

يعتقد خبراء وقادة ماليون يشاركون في مؤتمر «يوروموني قطر 2013» بأن التمويل الإسلامي الذي يشهد نموا سريعا سيقود المرحلة المقبلة من النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فقد شكل المؤتمر الذي يشارك في حضوره خبراء ماليون ومصرفيون كبار رافدا للعديد من الآراء القيمة فيما يتعلق بالوضع الحالي للاقتصاد العالمي، وللدور المتنامي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كسوق مهمة، ومصدر من مصادر التمويل الإسلامي.

وتقدر قيمة الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم بمبلغ 1.4 تريليون دولار، ومن المتوقع لها أن تحقق نموا كبيرا خلال السنتين أو الثلاث القادمة، وفق ما جاء في تقرير صدر حديثا عن ستاندرد آند بورز. كما يتوقع أن تقود منطقة الخليج وآسيا التمويل الإسلامي، يتبعها في ذلك لاعبون جدد مثل تركيا ونيجيريا.

وبالإضافة إلى تمويل الاستثمارات في البنى التحتية التي تخطط لها الحكومات، تتزايد أهمية التمويل الإسلامي على مستوى الشركات. وكدلالة على تزايد أهمية التمويل الإسلامي، أطلقت شركة الاتصالات الدولية Ooredoo في الآونة الأخيرة إصدار لصكوك مدتها خمس سنوات قيمته 1.25 مليار دولار.

ويعتقد بان نهوض قطاع التمويل الإسلامي سيشكل حافزا كبيرا في فترة مهمة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتزايد الضغوط لزيادة فرص العمل وتعزيز الدعم للقطاع الخاص. وتحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 75 مليون فرصة عمل لمواكبة النمو السكاني، مما يتطلب استثمارات أكبر من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 80 في المئة من عدد الشركات في المنطقة، حسب الإحصائيات التي تم تقديمها في المؤتمر.

ويقول خالد العبودي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص: « يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي لدفع نمو الوظائف، وتحسين مستويات الدخل، وارتفاع مستوى المعيشة. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف التنموي شراكة بين القطاعين العام والخاص، مدعومة بالتمويل الإسلامي. ومع تزايد أهمية المكانة التي تحتلها دولة قطر على الساحة الدولية، فهي تلعب أيضا دورا مهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا».

وتلعب قطر دورا رياديا في التمويل الإسلامي، ويأتي ذلك انسجاما مع أهدافها لأن تصبح مركزا ماليا عالميا، وتنويع مصادر اقتصادها. واتفق المتحدثون في المؤتمر على أن قطر تدخل مرحلة جديدة غير مسبوقة من الفرص.

ويقول رينيه كارسينتي، رئيس مجموعة اتحاد أسواق رأس المال الدولية: «كقطاع مالي، تستفيد قطر من مميزاتها القوية مثل تمتعها ببيئة قانونية تشبه البيئة السائدة في إنجلترا مما يجعلها منسجمة مع البيئات القانونية الدولية، ومن وجود نظام تشريعي عالمي فيها. ويمثل قطاع التمويل الإسلامي فرصة كبيرة، فقد تزايد مستوى النشاط في هذا القطاع، ويتوقع أن يواصل نموه مع تزايد اهتمام المستثمرين مع توظيف مزيد من الأدوات المالية المتطورة فيه».

أما روبرت سليمان، الرئيس التنفيذي لمكتب إدارة الدين في المملكة المتحدة فقال: «ستحتاج قطر إلى تنويع اقتصادها بدرجة أكبر، وإلى تشجيع القطاع الخاص وريادة الأعمال، مع مواصلة اهتمامها بالبحث والتطوير والتعليم والرعاية الصحية. فالنجاح في تحقيق ما سبق سيساعد دولة قطر في تحقيق رؤيتها الوطنية 2030، ويجعل من قطر مركزا اقتصاديا رائدا في المنطقة، وفي الاقتصاد العالمي».

ومن خارج منطقة الخليج، نجد أن نشاط تركيا يتزايد في أسواق التمويل الإسلامي لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث أصدرت تركيا في الآونة الأخيرة إصدارين لصكوك سيادية، الأول في سبتمبر 2013 بقيمة 1.5 مليار دولار لمدة خمس سنوات ونصف، والثاني في أكتوبر 2013 بقيمة 1.25 مليار دولار لمدة خمس سنوات.

لقد شكل مؤتمر «يوروموني قطر 2013» فرصة مناسبة لتبادل الأفكار ولفهم أفضل للديناميكيات المتغيرة في اقتصاد العالم بالنسبة للوفود المشاركة في المؤتمر من ممثلي قطاع التمويل العالمي، ومن قبل صناع القرار من قطر.

جميع محطاته داخل العاصمة تحت الأرض والخارجية ستكون معلقة

«الريل» توقع عقوداً بـ9 مليارات دولار لتنفيذ مترو الدوحة

جانب من العاصمة القطرية الدوحة

كشف سعد أحمد المهندي الرئيس التنفيذي لشركة سكك الحديد القطرية «الريل» أن الشركة وقعت اتفاقيات تعدت قيمتها الـ32 مليار ريال، «8.8 مليارات دولار» لمباشرة بدء أعمال مترو الدوحة، وأعمال قطار النقل الخفيف في منطقة لوسيل.

وأضاف المهندي في مؤتمر صحافي عقدته الشركة للتعريف بآخر مستجدات مشروع سكك الحديد القطرية، ان مراحل العمل في مشروع مترو الدوحة تسير وفق ما هو مخطط، كما قطعت مراحل تنفيذ مشروع قطار النقل الخفيف في لوسيل مراحل متقدمة. وأوضح فيما يتصل بقطارات المسافات الطويلة لنقل الركاب والبضائع، انه يجري حاليا التقييم الفني والتجاري للاستشاري الفني للمشروع وتبلغ المسافات التي تغطيها شبكة قطارات المسافات الطويلة قرابة 350 كيلومترا، وستبلغ السرعة المتوقعة لقطارات الركاب ما بين 220 إلى 350 كيلومترا في الساعة و120 كيلومترا في الساعة لقطارات نقل البضائع.

وذكر المهندي بخصوص مشروع قطار النقل الخفيف في لوسيل أنه تم الانتهاء من حفر الأنفاق بنسبة 100 في المائة وتم إنجاز هيكل حفر المحطات بنسبة تفوق 60 في المائة، كما تم الانتهاء بنسبة 50 في المائة من هيكل الجسر فوق طريق الخور ومشروع قطار النقل الخفيف في مدينة لوسيل، وسينتهي المشروع بحلول عام 2017. وأكد أن شركة سكك الحديد القطرية تسعى لعدم الاعتماد كليا على الطاقة الكهربائية وتنسق في هذا المجال لاستخدام الطاقة الشمسية في بعض أجزاء مشروع «الريل» حيث تقوم حاليا بإعداد دراسة في هذا الشأن بالتعاون مع كل من المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» وشركة قطر للطاقة الشمسية، لافتا إلى أن القرار النهائي سيتخذ بعد انتهاء الدراسة وظهور النتائج.

الكويت تخفض سعر بيع الخام لآسيا في يناير 40 سنتاً

قال مصدر مطلع إن الكويت حددت سعر البيع الرسمي لمبيعاتها من النفط الخام إلى المشترين الآسيويين في يناير بعلاوة 0.70 دولار للبرميل فوق متوسط أسعار خامي عمان ودبي أي بانخفاض 40 سنتا عن الشهر السابق.

وكانت العلاوة السعرية لشحنات الخام الكويتي تحميل ديسمبر كانون الأول 1.10 دولار للبرميل. وترتبط معادلة سعر الخام الكويتي بمعادلة الخام العربي المتوسط السعودي، حسبما نقلت «رويترز».

وقالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 92 سنتا ليستقر عند مستوى105.53 دولارات للبرميل في تداولات أمس الثلاثاء مقارنة بـ 106.45 دولارات للبرميل في تداولات يوم الأثنين مسجلا تراجعا نسبته 0.86 في المئة.

من خلال حزمتي تحفيز

العربي: مصر تستهدف ضخ 54 مليار جنيه لتحفيز الاقتصاد قبل نهاية يونيو

■ النمو الاقتصادي شهد تباطؤاً وضعفاً في الربع الأول من السنة المالية الحالية «يوليو-سبتمبر» بسبب الأوضاع السياسية والأمنية بعد 30 يونيو

«رويترز» – قال وزير التخطيط المصري أشرف العربي امس إن بلاده تسعى للانتهاء من ضخ نحو 53.7 مليار جنيه«7.8 مليارات دولار» لتحفيز اقتصادها المنهك قبل نهاية يونيو 2014.

وسيكون ضخ الأموال من خلال حزمتي تحفيز بدأت مصر بالفعل في صرف الأولى منها وتبلغ قيمتها 29.7 مليار جنيه. وتبلغ الحزمة الثانية 24 مليار جنيه ومن المقرر اعلان تفاصيلها في يناير كانون الثاني المقبل.

وتوجه مصر أموال التحفيز لأعمال البنية التحتية في البلاد من بناء سكك حديدية وطرق وجسور ومحطات لمعالجة مياه الشرب والصرف الصحي إلى جانب توسيع شبكة مترو الأنفاق بالقاهرة وإدخال تحسينات على شبكة المواصلات في المدينة وزيادة عدد وحدات الإسكان.

وقال العربي لرويترز على هامش الملتقى العربي للاستثمار في الكويت يوم الأربعاء «حزمة التحفيز الثانية ستسير بالتوازي طبعا مع الأولى ويجب الانتهاء من صرفهما قبل 30 يونيو 2014».

وتسعى الحكومة المؤقتة في مصر جاهدة من خلال خطط التحفيز لتعزيز الثقة في الاقتصاد الذي عصفت به الاضطرابات السياسية على مدى نحو ثلاث سنوات منذ انتفاضة شعبية أطاحت بحسني مبارك عام 2011.

وفي نوفمبر قال وزير المالية المصري احمد جلال إن الحكومة المصرية تعتزم إطلاق حزمة تحفيز ثانية قدرها نحو 24 مليار جنيه قبل نهاية العام الحالي.

وكان العربي قال السبت الماضي إن حكومته صرفت حتى الآن سبعة مليارات جنيه فقط من قيمة الحزمة الأولى.

وأبلغ العربي رويترز في الكويت أن النمو الاقتصادي لبلاده شهد تباطؤا وضعفا في الربع الأول من السنة المالية الحالية «يوليو-سبتمبر» بسبب الأوضاع السياسية والأمنية بعد 30 يونيو.

وتعاني مصر من العنف منذ قرار الجيش عزل الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في يوليو تموز والإعلان عن خطة لانتخابات جديدة.

وقال العربي ان النمو الاقتصادي خلال الربع الأول «سيقل كثيرا عن اثنين في المئة لكنه سيكون أعلى من واحد في المئة».

ولسنوات بلغ معدل النمو الاقتصادي في مصر سبعة في المئة قبل الإطاحة بمبارك في انتفاضة عام 2011.

وقال رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي الاسبوع الماضي إن مصر تريد الوصول بالنمو إلى 3.5 في المئة بنهاية السنة المالية 2013-2014.

وأظهر استطلاع أجرته رويترز في اكتوبر أن الاقتصاد المصري سينمو 2.6 في المئة فقط في السنة المالية التي ستنتهي في يونيو.

وقال العربي إنه لكي تنهض بلاده وتتقدم تحتاج إلى استثمارات خاصة بقيمة 500 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

«جنرال موتورز» توقف إنتاج السيارات في أستراليا بنهاية 2017

علامة التوقف المرورية قرب منشأة تخزين تابعة لـ «جنرال موتورز»

كشفت جنرال موتورز عن أنها ستتوقف عن إنتاج السيارات والمحركات في أستراليا بنهاية 2017 وذلك في ضربة قوية لقطاع السيارات في البلاد.

وقالت ثاني أكبر شركة لصناعة السيارات إنها ستغلق مصانع وحدتها هولدن في ولايتي جنوب أستراليا وفكتوريا والتي يعمل بها 2900 شخص.

ويأتي القرار بعد تكهنات وجدل على مدى شهور بشأن مستقبل جنرال موتورز في أستراليا وبعدما طلبت الحكومة من الشركة أمس الثلاثاء توضيح موقفها.

ويجيء الإعلان بعد يوم من تصريح رئيس وحدة هولدن في أستراليا أن الشركة لم تتخذ قرارا بشأن وقف إنتاج السيارات بعد 2016 وأنها تحتاج مزيدا من الدعم من الحكومة الأسترالية كي تستطيع الاستمرار في المدى الطويل.

وثمة مخاوف واسعة من أن يعقب خروج وحدة جنرال موتورز من السوق خطوة مماثلة من تويوتا موتور مما سيتسبب في انهيار صناعة السيارات المحلية التي توظف أكثر من 40 ألف عامل وتدعم 15 شركة توريد.

وفي مايو قالت فورد موتور إنها ستغلق مصنعيها في أستراليا في أكتوبر 2016 في أعقاب خروج ميتسوبيشي موتورز في 2008.

«مجموعة الاقتصاد والأعمال» السعودية بالتعاون مع الحكومة الموريتانية تنظم «منتدى موريتانيا للاستثمار»

تنظم مجموعة الاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع الحكومة الموريتانية ممثلة بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ومع غرفة التجارة والصناعة والزراعة ، والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، «منتدى موريتانيا للاستثمار» وذلك برعاية وحضور رئيس الجمهورية الموريتانية السيد محمد ولد عبد العزيز يوم الأحد في 26 يناير 2014 في قصر المؤتمرات – نواكشوط.

وأعلن وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتاني د. سيدي ولد التاه أن «المنتدى سيسلط الضوء على النهضة الإنمائية والتطورات الاقتصادية والاستثمارية التي تشهدها موريتانيا، ارتكازا إلى مواردها الطبيعية والبشرية الغنية، وإلى الاستقرار السياسي والأمني الذي تنعم به، وإلى السياسات الحصيفة التي تنتهجها، وإلى علاقاتها العربية والدولية المتوازنة والوثيقة».

وأضاف الوزير ولد التاه: «سيتم خلال المنتدى عرض مجموعة من الفرص الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى الحوافز والتسهيلات الاستثمارية التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد، وقانون منطقة الحرة التي سيتم تنظيم زيارة إليها في اليوم التالي للمنتدى أي يوم الإثنين الموافق 27 يناير 2014».

بدوره، أشار الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي إلى أن «ضيف شرف المنتدى والمتحدث الرئيسي سيكون وزير المالية في المملكة العربية السعودية معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ويشارك على رأس وفد من قادة المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة المعنية بالاستثمار.

من جهة أخرى، يشارك القطاع الخاص العربي بوفد كبير يمثل كبريات المجموعات الاستثمارية العربية وسيكون في طليعة المشاركين والمتحدثين من القطاع الخاص رئيس اتحاد الغرف العربية الوزير عدنان القصار.

القاعة الرابعة التي يدعمها السوق

سوق دبي المالي يفتتح قاعة تداول تعليمية في الجامعة الأمريكية بالإمارات

سوق دبي يفتتح قاعة تداول تعليمية

أعلن سوق دبي المالي امس عن افتتاح قاعة تداول تعليمية في الجامعة الأمريكية بالإمارات وهي القاعة الرابعة التي يدعمها السوق ضمن مبادراته التعليمية الرائدة بين أسواق المال على المستوى الإقليمي.

وتعد هذه القاعة هي أحدث إضافة إلى سلسلة القاعات التعليمية التي تعكس الدور الرائد لسوق دبي المالي في هذا المجال حيث سبق وان أطلق السوق أولى مبادراته في هذا الشأن بافتتاح قاعة التداول التعليمية بكلية دبي للطلاب أوائل العام 2012، إضافة إلى دعم القاعات التعليمية في جامعة الشارقة للطلاب والطالبات بالاشتراك مع هيئة الأوراق المالية والسلع، والتي حققت جميعها نجاحا فائقا وحظيت بترحيب وإشادة الطلاب والمشرفين عليهم لما تمثله من فوائد عديدة على صعيد نشر الثقافة المالية ومزج الجوانب الدراسية بالواقع العملي.

ويأتي هذا التطور في إطار التزام سوق دبي المالي الراسخ بالمسؤولية إزاء المجتمع، والحرص على تعزيز العملية التعليمية من خلال ربط الدراسة النظرية بالتجربة العملية وإتاحة الفرصة للطلاب للتعلم بطريقة تفاعلية.

حضر الافتتاح عيسى كاظم، رئيس مجلس الإدارة، سوق دبي المالي، وحسن عبد الرحمن السركال، الرئيس التنفيذي للعمليات، سوق دبي المالي، ومثنى عبدالرزاق، رئيس الجامعة الأمريكية في الإمارات، وعدد آخر من كبار المسؤولين من الجانبين.

وقد تم خلال افتتاح القاعة أيضا توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين تحدد مجالات التعاون الرئيسية وسبل تقوية أواصر العلاقات القائمة من خلال تطوير برامج وآليات تعمق معرفة الطلاب بأسواق المال نظرية وتطبيقا وعلى النحو الذي يدعم الجهود التعليمية للجامعة الأمريكية في الإمارات.

وتمثل القاعة التعليمية نموذجاً مصغراً من قاعة التداول الرئيسية لسوق دبي المالي، وتضم شاشة عرض توضح حركة التداول، وشريطا متحركا لعرض الأسعار يبث من خلاله السوق حركة التداول بصورة فورية من خلال ارتباطه إلكترونياً بمحرك التداول في سوق دبي المالي. كما تم تصميم جدران القاعة بما يعكس الشكل الحقيقي لقاعة التداول في سوق دبي المالي. ولزيادة فعالية القاعة التعليمية سيوفر سوق دبي المالي محاضرين يتمتعون بخبرة واسعة من أجل عقد ورش عمل تفاعلية لتدريب الطلاب بصورة منتظمة وتعزيز معرفتهم بأسواق المال.

وقال عيسى كاظم، رئيس مجلس الإدارة، سوق دبي المالي: «يملك سوق دبي المالي قصب السبق والريادة على المستوى الإقليمي من حيث المبادرة إلى إطلاق قاعات التداول التعليمية الأمر الذي ينبع من حرص السوق على التعبير عن التزامه التام بالمسؤولية الاجتماعية في صورها المختلفة وفي مقدمتها توثيق أواصر التعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية في الدولة عبر العديد من المبادرات الهادفة إلى تحقيق نوع من التكامل بين الجهود التعليمية لتلك المؤسسات من جهة ومتطلبات التدريب والاستعداد لخوض غمار الحياة العملية من جهة أخرى، وتعتبر هذه المبادرة أحد المكونات الرئيسية لبرنامج سوق دبي المالي التعليمي الذي يستهدف أيضاً إعداد الجيل الجديد من المستثمرين، وهي توفر للطلاب متابعة حية لشاشة تداول وشريط معلومات سوق دبي المالي كما يمكنهم المشاركة في مسابقات للأسهم والفوز بالجوائز، والأهم من ذلك الاستفادة الكبيرة من حضور ورش العمل والندوات التي تتيح لهم التواصل مباشرة مع مجموعة متميزة من الخبراء الماليين».

ويخطط سوق دبي المالي لافتتاح المزيد من القاعات في مؤسسات تعليمية أخرى ستكون أولها في الجامعة الأمريكية بدبي حيث يتم حالياً وضع اللمسات النهائية لافتتاحها خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وذلك في ضوء الحماس والتفاعل الكبيرين من جانب طلاب كلية دبي للطلاب مع القاعة وردود الفعل الإيجابية بشأن دور هذا المشروع في الربط بين الجوانب النظرية والجوانب العملية وتعريف الطلاب بأساليب التعامل في أسواق المال. وأضاف كاظم: «بطبيعة الحال فإن جهود سوق دبي المالي في هذا الصدد ما كانت لتلقى هذا النجاح الكبير لولا تضافر الجهود مع العديد من المؤسسات التعليمية في الدولة وفي مقدمتها الجامعة الأمريكية بالإمارات، وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا العميق لهذه المؤسسة التعليمية الرائدة لما أبدته من تعاون كبير لإنجاز هذه الخطوة».